

ن . أ . زخاروف وكيل المصلحة العامة لأسطول الطيران المدني التابعة لمجلس وزراء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

الذين وفقا بمقتضى السلطة المخولة لهما من حكومتهما على ما يلي :

(المادة الأولى)

(١) يمنع كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحق في تشغيل الخطوط الجوية الموضحة في الملحق (١) بهذا الاتفاق (والمشار إليها فيما بعد بالخطوط الجوية المعنية) .

(٢) مع مراعاة النصوص الواردة في هذا الاتفاق يمكن البدء في تسيير أى من الخطوط الجوية المعنية بأكمله أو أى جزء منه في الحال أو في تاريخ لاحق طبقا لرغبة الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق بشرط عدم تشغيل أى من الخطوط الجوية المعنية إلا إذا كانت بداية الخط تقع في إقليم الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة .

(٣) تعين سلطات الطيران لدى كل طرف متعاقد الطريق الذي تسلكه الطائرات فوق إقليمها وكذلك المرات الجوية التي تستعمل لعبور حدودها ، وتكون هذه المرات مباشرة على قدر الامكان .

(المادة الثانية)

(١) يعين كل من الطرفين المتعاقدين مؤسسة نقل جوى لغرض تشغيل الخطوط الجوية المعنية بمقتضى هذا الاتفاق .

(٢) مع مراعاة نصوص هذا الاتفاق يجب على كل من الطرفين المتعاقدين أن يمنح المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر بدون أى تأخير لا مبرر له الترخيص اللازم لتشغيل الخطوط الجوية المعنية .

(المادة الثالثة)

(١) يتفق بين المؤسسات المعنية من الطرفين المتعاقدين على النواحي التجارية لخطوط الجوية المعنية على أن يعتمد هذا الاتفاق من سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين .

(٢) يشمل هذا الاتفاق التجارى الموضوعات الوارد ذكرها في المواد ١٤٤٨ من هذا الاتفاق كما يشمل أى موضوعات أخرى تتعلق بالتعاون التجارى ويدخل في ذلك الصيانة الفنية للطائرات على الأرض والتزيمات الخاصة بخدمات الحركة وطريقة تصفية الحسابات المالية .

وزارة الخارجية

القاهرة في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨

قرار

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٥٨ المؤرخ في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٨ بتفويض السيد الفريق طيار محمد صدق محمود رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية في التوقيع على ما تسفر عنه المفاوضات بين وفدى الجمهورية العربية المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية من اتفاق للنقل الجوى المدني المنتظم بين البلدين ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق النقل الجوى المدني المنتظم المبرم بين الجمهورية العربية المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والموقع في مدينة موسكو بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٨ م

نائب وزير الخارجية

حسين ذو الفقار صبرى

اتفاق

بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لإنشاء خطوط جوية منتظمة

لما كانت كل من حكومة الجمهورية العربية المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية راغبة في عقد اتفاق لإنشاء خطوط جوية منتظمة بينهما .

فقد وافقتا على تعيين ممثليها المفوضين أدناه .

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

الفريق طيار محمد صدق محمود رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية بالجمهورية العربية المتحدة .

عن حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

(المادة الرابعة)

(١) يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق إيقاف أو إلغاء الحقوق التي منحتها المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر والموضحة بالمادة ٧ من هذا الاتفاق أو يفرض ما يراه ضروريا من شروط على استغلال هذه المؤسسة تلك الحقوق في حالة :

(أ) عدم امتناعه أن جزءا هاما من ملكية هذه المؤسسة أو إدارتها الفعلية في يد الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة أو في يد رعاياه .
(ب) تقصير المؤسسة في اتباع القوانين واللوائح المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق أو عدم قيام المؤسسة بالتزاماتها طبقا لشروط المتصوص عليها في هذا الاتفاق .

(٢) لا يمل بمقتضى نص الفقرة الأولى من هذه المادة إلا بعد التشاور مع سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر ما لم يكن الاتفاق في الحال أو يفرض الشروط ضروريا لمنع استمرار مخالفة القوانين واللوائح .

(المادة الخامسة)

تسمى القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بأى من الطرفين المتعاقدين وعلى الأخص المتعلقة بالآتي :

(١) دخول الطائرات، المستحقة في الملاحة الجوية الدولية اقليميا أو خروجها منه أو تشغيلها وملاحقتها في طائرات المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر .

(ب) دخول ما تحمله الطائرات من ركاب وطاقم وبضائع إلى إقليمه أو منادرتها له كالأموح الدخول والخروج والهجرة وجوازات السفر والجمارك والجمرك الصحي والتفقد على ما تحمله طائرات المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر من ركاب وطاقم وبضائع في إقليم الطرف المتعاقد الأول .

(المادة السادسة)

تعمل الترتيبات اللازمة لسلامة تشغيل الخطوط الجوية المعنية طبقا للملحق رقم ٢ بهذا الاتفاق . ويمكن تعديل نصوص هذا الملحق من وقت لآخر باتفاق كتابي بين سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين .

(المادة السابعة)

(١) يمنع كل من الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بتشغيل الخطوط الجوية المعنية المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر الحق في أخذ وإزالة حركة دولية قاصدة إلى أو صادرة من إقليم أحد الطرفين المتعاقدين إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر أو إقليم أى دولة ثالثة .

(٢) لا تخول الحق الممنوحة في الفقرة الأولى من هذه المادة المؤسسة المعنية من أحد الطرفين المتعاقدين الحق في نقل ركاب أو بضائع أو بريد بمقابل أو أجر من نقطة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر إلى نقطة أخرى في نفس هذا الإقليم مهما كان مصدر هذا النقل أو موجهه النهائي .

(المادة الثامنة)

(١) تتاح فرص متعادلة ومتكافئة للمؤسسات المعنية من الطرفين المتعاقدين في تشغيل الخطوط الجوية المعنية بين إقليمي كل منهما .

(٢) يكون الهدف الرئيسي للمؤسسة المعنية من قبل أى من الطرفين المتعاقدين أثناء تشغيلها الخطوط الجوية المعنية توفير حمولة بمعاملة معقول تناسب مع حاجة النقل الحالية والممكن توقعها بطريقة معقولة بين إقليم الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة والجهة التي ينتهي إليها هذا النقل .

(٣) يعترف الطرفان المتعاقدان بمبدأ تناسب الحمولة المعروضة على الجمهور تناسباً معقولا مع احتياجاته لمثل هذا النوع من النقل ، كما اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون لها أولوية النقل بين إقليمي كل منهما .

(٤) على المؤسسة المعنية من أى من الطرفين المتعاقدين عدم إساءة استعمال الحقوق الممنوحة لرعاياها أثناء تشغيلها الخطوط الجوية المعنية بحيث تسيء أو تضر بالمؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر والتي تعمل على نفس الطريق أو على جزء منه .

(المادة التاسعة)

(١) يجوز لأى من الطرفين المتعاقدين فرض رسوم معقولة على المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر نظير استخدام مطاراته والتسهيلات الأخرى التي يقدمها في إقليمه .

(٢) تعفى من الرسوم الطائرات التي تعمل على الخطوط الجوية المعنية بشرط مراعاة اللوائح الجمركية للطرف المتعاقد الآخر ويعفى من الرسوم الجمركية ومصاريف التفتيش والرسوم الوطنية والمحلية المماثلة ما يكون بطائرات أى من الطرفين المتعاقدين من الوقود وزيت التشحيم وقطع الغيار والعدد المعتادة والمؤن لدى هبوطها بإقليم الطرف المتعاقد الآخر متى بقي كل ذلك بالطائرة حتى مغادرتها لهذا الإقليم . ولا يسرى هذا الإعفاء على أى كميات أو أشياء تفرغ من الطائرة إلا إذا نصت اللوائح الجمركية للطرف المتعاقد صاحب الشأن على غير ذلك . ويجوز أن تنص هذه اللوائح على خضوع هذه الأشياء لرقابة الجمرك .

(٣) تعفى من الرسوم الجمركية ومصاريف التفتيش والرسوم الوطنية والمحلية المماثلة كميات الوقود والزيت التي تعبأها طائرات المؤسسة المعنية من أى من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر مع مراعاة اللوائح الجمركية الأخرى للطرف الأخير .

(٤) تعفى من الرسوم الجمركية وقطع الغيار والعدد التي تحمل إلى إقليم أى من الطرفين المتعاقدين لتجميعها أو استعمالها في دائرة الطرف المتعاقد الآخر وذلك مع مراعاة لوائح الطرف المتعاقد صاحب الشأن التي يجوز أن تنص على خضوع هذه الأشياء لأشراف ورقابة الجمرك .

كما يجب عليه أن يتأكد من وقاية الطائرة ومحتوياتها ويدخل في ذلك البريد والأمتعة والبضائع . ويجوز للطرف المتعاقد المسجلة به الطائرة أن يعين مراقبين له لحضور التحقيق ، ويبلغ الطرف المتعاقد الذي يتولى التحقيق الطرف المتعاقد الآخر بتقرير من الحادث ونتائجه .

(المادة الثالثة عشرة)

(١) على كل من الطرفين المتعاقدين أن يلزم المؤسسة المعنية من قبله بأن تمد سلطات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر مقدما وفي أبرد وقت ممكن بصور من جداول المواعيد وتعرفة الأجور وكافة المعلومات الأخرى المشابهة المتعلقة بتشغيل الخطوط الجوية المعنية وكذلك صور جميع التعديلات لهذه الجداول وتعرفات الأجور والمعلومات .

(٢) على كل من الطرفين المتعاقدين أن يلزم المؤسسة المعنية من قبله بأن تمد ساعات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر باحصائيات عن الحركة المنقولة على الخطوط الجوية المعنية بالطريقة السابق الاتفاق عليها بين المؤسسات المعنية موضحا بها مصدر ونهاية النقل .

(المادة الرابعة عشرة)

تحدد فئات الأجور التي يحصلها أى من المؤسسات المعنية بمقتضى هذا الاتفاق بالنسبة للحركة على أى من الخطوط الجوية المعنية بالاتفاق بين المؤسسات المعنية من الطرفين المتعاقدين على أن تعتمد هذه الفئات من سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين .

(المادة الخامسة عشرة)

رغبة في مراعاة المبادئ وتنفيذ الأحكام المنصوص عليها في هذا الاتفاق تقوم سلطات الطيران في الطرفين المتعاقدين بالتشاور فيما بينهما بروح من التعاون الوثيق بناء على طلب أى منهما كما يتبادلان المعلومات كلما اقتضت الضرورة تحقيقا لهذا الغرض .

(المادة السادسة عشرة)

(١) إذا رغب أى من الطرفين المتعاقدين في تعديل نصوص هذا الاتفاق فله أن يطلب الدخول في مفاوضات بالطريق الدبلوماسي . وتصبح التعديلات التي يتفق عليها كنتيجة لهذه المفاوضات سارية المفعول بعد أن يخطر كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر باستيفاء إجراءاته الدستورية .

(٢) إذا رغب أى من الطرفين المتعاقدين في تعديل الملحق رقم ١ لهذا الاتفاق فله أن يطلب الدخول في مشاورات بين سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين ، وتبدأ المشاورات في هذه الحالة خلال ستين يوما من تاريخ طلب التشاور . وتصبح التعديلات التي يتفق عليها بين هذه السلطات سارية المفعول بعد تأييدها بمذكرات متبادلة بالطريق الدبلوماسي :

(المادة العاشرة)

يجب أن تحمل كل طائرة تابعة المؤسسة المعنية من قبل أى من الطرفين المتعاقدين والتي تعمل على الخطوط الجوية المعنية المستندات الآتية :

- (١) شهادة تسجيلها .
- (٢) شهادة صلاحيتها للطيران .
- (٣) الاجازات والشهادات الخاصة بكل فرد من أعضاء طاقمها .
- (٤) سجل الرحلات الخاص بها .
- (٥) رخصة جهازها الاسكي .
- (٦) كشف بأسماء الركاب والمكان الذي سافر منه والذي يقصده كل منهم إذا كانت الطائرة تحمل ركابا .
- (٧) كشف بالمشحونات وقرار مفصل عنها إذا كانت الطائرة تحمل بضاعة .

(المادة الحادية عشرة)

(١) يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بصحة شهادات الصلاحية للطيران وشهادات الأهلية والاجازات الصادرة أو لمنعدة من الطرف المتعاقد الذي سجلت به الطائرة بشرط أن تكون الشروط التي صدرت أو اتمتت بمقتضاها هذه الشهادات والاجازات معادلة أو أعلى من الحد الأدنى للاوضاع القياسية للطرف المتعاقد الملحق فوقه .

(٢) يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين مع ذلك بحقهم في عدم الاعتراف فيما يتعلق بالطيران فوق اقليمه - بالشهادات والاجازات الممنوحة الى أى من رعاياه في الطرف المتعاقد الآخر .

(٣) يكون أعضاء طواقم طائرات المؤسسات المعنية من الطرفين المتعاقدين من رعايا هذين الطرفين المتعاقدين .

(المادة الثانية عشرة)

(١) يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بتقديم كافة المساعدات للمكثمة لطائرات المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر والتي توجد في حالة خطر فوق اقليمه وأن يرخص للشركة أو للسلطات المسئولة في الطرف المتعاقد المسجلة به الطائرة بتقديم المساعدات التي توجبها الظروف وذلك تحت رقابة سلطاتها .

(٢) في حالة وقوع حادث لطائرة تابعة لمؤسسة النقل الجوي المعنية من أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر يتسبب عنه وفاة أو اصابة بالغة أو يترتب عنه عيب في جسيم الطائرة أو مساعدات الملاحه الجوية ، يقوم الطرف المتعاقد الذي وقع الحادث في إقليمه بإجراء تحقيق في ظروف الحادث ويقدم أى مساعدة لازمة لطاقم الطائرة والركاب

هذا الاتفاق واثباتا لذلك وقع المفوضان الموقعان بما لهما من تفويض من حكومتهما هذا الاتفاق ووضعا عليه أختامهما .

حرر في موسكو في اليوم الحادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٥٨ باللغات العربية والروسية والإنجليزية كل من نسختين أصليتين ولكل منها حجية واحدة .

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة .
محمد صدقى محمود

عن حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

ن . أ . زخاروف

الملحق رقم ١

(١) تعين حكومة الجمهورية العربية المتحدة شركة مصر للطيران وتعين حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية المصلحة العامة لأسطول الطيران المدنى التابعة لمجلس وزراء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية (والمشار إليها فيما بعد بأبرفلوت) لتشغيل الخطوط الجوية المعنية .

(٢) يجوز للؤسسة المعنية من حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية تسيير خطوط جوية بين الاتحاد السوفيتى والجمهورية العربية المتحدة فى كلا الاتجاهين على الطريق الآتى :

تقطع فى الاتحاد السوفيتى إلى القاهرة ودمشق عن طريق تقطمتوسطة يتفق عليها فيما بعد فى جنوب شرق أوروبا .

(٣) يجوز للؤسسة المعنية من حكومة الجمهورية العربية المتحدة تسيير خطوط جوية بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى فى كلا الاتجاهين على الطريق الآتى :

تقطع فى الجمهورية العربية المتحدة إلى موسكو وكيف عن طريق تقطمتوسطة يتفق عليها فيما بعد فى جنوب شرق أوروبا .

(٤) يسمح لكل من الطرفين المتعاقدين المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر الحق فى وجود الممثلين اللازمين لها من نفس جنسيتها فى النقاط التى تهبط بها خطوطها الجوية فى إقليم الطرف المتعاقد الآخر لتشغيل الخطوط الجوية المعنية . ويتفق بين المؤسسات المعنية على عدد الممثلين على أن يقدم لسلطات الطيران فى كل من الطرفين المتعاقدين للاعتماد

(٥) وافق كل من الطرفين المتعاقدين على أنه فى حالة إيقاف تسيير الخطوط الجوية للؤسسة المعنية من أى من الطرفين المتعاقدين نتيجة لفعلى دولة ثالثة يجوز لسلطات الطيران فى كل من الطرفين المتعاقدين التشاور فيما بينهما بناء على طلب الطرف المتعاقد الذى أوقف خطوطه إذا رغب فى ذلك لغرض بحث موضوع استئناف نشاط المؤسسة التى أوقف نشاطها

(المادة السابعة عشرة)

(١) إذا حدث أى نزاع بين الطرفين المتعاقدين بشأن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق يقوم الطرفان المتعاقدان بتسوية هذا النزاع بطريق المفاوضات فيما بينهما .

(٢) إذا أخفق الطرفان المتعاقدان فى تسوية هذا النزاع بطريق المفاوضات يكون لأى من الطرفين المتعاقدين أن يحدد أو يوقف أو يلغى أى من الحقوق التى منحها بمقتضى هذا الاتفاق .

(المادة الثامنة عشرة)

(١) فيما يتعلق بهذا الاتفاق يقصد بالعبارات الآتية ما يلى :

(أ) سلطات الطيران :

(١) فيما يتعلق بحكومة الجمهورية العربية المتحدة :
مصلحة الطيران المدنى .

(٢) فيما يتعلق بحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية :

المصلحة العامة لأسطول الطيران المدنى التابعة لمجلس وزراء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

(ب) إقليم :

الأراضى والمياه الداخلى وكذلك المياه الإقليمية الملاصقة لأراضها والمفضاء الجوى الذى يعلوها والخاضع لسيادة أى من الطرفين المتعاقدين .

(ج) خط جوى دولى :

أى خط جوى منظم يمر فوق أكثر من إقليم دولة واحدة ويستخدم فى النقل العام للركاب والبضائع .

(د) المؤسسة المعنية :

مؤسسة النقل الجوى التى عينها أى من الطرفين المتعاقدين فى الملحق رقم (١) بهذا الاتفاق لغرض تشغيل الخطوط الجوية المعنية والتمتع بالحقوق التى منحها الطرف المتعاقد الآخر وفقا لهذا الاتفاق .

(٢) تعتبر ملاحق هذا الاتفاق جزءا متما له وأى إشارة إلى الاتفاق تتضمن الإشارة إلى الملاحق إلا إذا نص صراحة على خلاف ذلك .

(المادة التاسعة عشرة)

يسرى مفعول هذا الاتفاق بصفة مؤقتة من يوم توقيعه ويصبح سارى المفعول بصفة نهائية بمجرد إخطار كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر باستيفاء إجراءاته القانونية الوطنية ويظل هذا الاتفاق سارى المفعول لمدة اثنى عشر شهرا بعد تسليم أحد الطرفين المتعاقدين إخطارا من الطرف المتعاقد الآخر يحظره فيه برغبته فى إنهاء

بيانات خط السير والطرق المتبعة في المراقبة الجوية :

(٧) يجب أن يكون طاقم الطائرات التي تعمل على الخطوط الجوية المعنية مؤسسة النقل الجوي المعنية من جانب أى من الطرفين المتعاقدين على علم تام بطرق المراقبة الجوية المتبعة بواسطة سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر .

(٨) يجب أن تمد سلطات الطيران لدى أى طرف متعاقد بطو قم طائرات المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر قبل كل رحلة بمعلومات كتابية وأخرى شفوية مكتملة لما بشأن الحالة الجوية عن الطريق ويجب أن تشمل هذه المعلومات التي تقدم قبل الطيران بيانات عن حانة المطارات والمساعدات الملاحة اللازمة للقيام بالرحلة هذا بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بالطقس الحالي على طول الطريق وفي نقطة الوصول وكذلك التنبؤات الجوية في نقطة الوصول .

(٩) يجب أن يقدم قائد الطائرة قبل كل رحلة بيان خط سيره لسلطات المراقبة الجوية في الدولة التي تبدأ الرحلة منها . ويجب أن تتم الرحلة طبقا لبيان خط السير المعتمد ولا يجرى أى تعديل في بيان خط السير إلا بموافقة سلطات المراقبة الجوية المختصة إلا في حالات الضرورة التي تستدعي اتخاذ إجراء في الحان ، وفي مثل هذه الحالات يجب إخطار سلطات المراقبة الجوية المختصة في أقصر وقت ممكن بالتغيير الذي أدخل على بيان خط السير .

(١٠) يجب على قائد الطائرة أن يتأكد من وجود استماع مستمر على الترددات اللاسلكية لسلطات المراقبة الجوية المختصة وأن يتأكد من الاستعداد للإرسال في الحال على الترددات اللاسلكية الخاصة بهذه السلطات .

(١١) يكون الاتصال بين الطائرات وسلطات المراقبة الجوية بواسطة التليفون اللاسلكي وإذا استعمال الاتصال بالتليفون اللاسلكي يمكن الاتصال بالتعرف اللاسلكي مع استعمال الشفرة الدولية ما لم يتفق على خلاف ذلك بين سلطات الطيران التابعة للطرفين المتعاقدين .

مهام الطائرة :

(١٢) تجهز الطائرات المستخدمة على الخطوط الجوية المعنية الخاصة بالمؤسسة الجوية المعنية من جانب أى من الطرفين المتعاقدين على قدر الامكان بالأجهزة اللازمة لاستعمال جهاز أو أكثر من أجهزة الملاحة الجوية والهبوط الآلي الموجودة بأقليم الطرف المتعاقد الآخر .

(١٣) تجهز الطائرات المستخدمة على الخطوط الجوية المعنية بأجهزة اللاسلكي المناسبة للاتصال واستخدام مساعدات الملاحة الجوية .

الملحق رقم ٢

عام :

(١) يتعهد الطرفان المتعاقدان باتخاذ جميع التدابير التي تكفل سلامة وانتظام تشغيل الخطوط الجوية المعنية . ولهذا الغرض يقوم كل طرف متعاقد بتزويد طائرات مؤسسة النقل الجوي المعنية من الطرف المتعاقد الآخر بجميع المعلومات الفنية والحادية باللاسلكي والإضاءة والأرصاد والخدمات الأخرى الضرورية لتشغيل الخطوط الجوية المعنية .

(٢) تكون المعلومات والمساعدات التي يقدمها أى طرف متعاقد طبقاً لتدويع هذا الملحق كافية لمواجهة الاحتياجات المعقولة لمؤسسة النقل الجوي التي عنها الطرف الآخر .

المعلومات المطلوبة :

(٣) يجب أن تحوى المعلومات التي يقدمها أى طرف متعاقد البيانات الضرورية عن المطارات الرئيسية والاحتياطية التي تستعمل في تشغيل الخطوط الجوية المعنية والمرات التي تابع فوق أرض هذا الطرف المتعاقد والمساعدات الملاحة واللاسلكية وكذلك تسهيلات وطرق المراقبة الجوية

(٤) يجب أن تحوى هذه المعلومات أيضا جميع معلومات الأرصاد المناسبة التي ستعطى سواء قبل أو أثناء الرحلات على الخطوط الجوية المعنية . وتقوم سلطات الطيران في كل من الطرفين المتعاقدين بإخطار سلطات الطرف الآخر بالشفرة المستعملة لإرسال معلومات الأرصاد كما تنفق على الفترات المناسبة لإرسال تنبؤات الأرصاد مع أخذ جداول مواعيد الخطوط الجوية المعنية في الاعتبار .

(٥) يجب أن تتأكد سلطات الطيران في كل من الطرفين المتعاقدين من استمرار مد الطرف الآخر بجميع التغيرات التي تطرأ على المعلومات المطلوبة طبقاً لبندى ٤٣، من هذا الملحق وأن تعمل على إرسال تحذيرات في الحال فيما يتعلق بأى تغيير . ويتم هذا العمل بواسطة خدمة إعلانات الطيران التي ترسل إما بواسطة أجهزة مبرقة لاسلكية كاتبة على أن يتبعها كلاً ما يمكن تعريض كتابي أو كتابة فقط بشرط أن تصل إلى المرسل إليه مقلما . وتبلغ إعلانات الطيران التي ترسل بواسطة المبرقات اللاسلكية الكتابية بالشفرة الدولية الخاصة بإعلانات الطيران . أما إعلانات الطيران الكتابية وترسل باللغة الروسية أو العربية مع ترجمة لها باللغة الإنجليزية

(٦) يجب أن يبدأ تبادل المعلومات بواسطة إعلانات الطيران في أقرب فرصة ممكنة وفي أية حال قبل افتتاح الخطوط الجوية المعنية .

القواعد القياسية الدولية :

(١٤) يراعى على قدر الامكان للاغراض الموضحة في هذا الملحق استخدام القواعد القياسية والطرق المستعملة والشفرات التي تقرها أو توصى باستعمالها الخيطة الدولية للطيران المدني .

الاتصالات اللاسلكية :

(١٥) لغرض تبادل المعلومات الضرورية لتشغيل الخطوط الجوية المعنية ولارسال اعلانات الطيارين ولاغراض المراقبة الجوية على سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين أن تنشئ اذا أمكن دائرة لاسلكية للاتصال المباشر بين النقط النهائية والنقط المتوسطة للخطوط الجوية المعنية ويمكن استخدام هذه الدائرة أيضا في تبادل المعلومات بين مؤسسات النقل الجوي المعنية من الطرفين المتعاقدين وذلك لضمان حسن سير وانتظام تشغيل الخطوط الجوية المعنية .

الرحلات الاضافية والرحلات العارضة :

(١٦) يسمح للخطوط الجوية المعنية من كل من الطرفين المتعاقدين بتسيير رحلات اضافية ورحلات خاصة تبعا لتقديم مؤسسة النقل الجوي المعنية طلب قبل الوقت المحدد لاقلاع الطائرة بمدة ٢٤ ساعة على الأقل .

موسكو في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٨

السيد رئيس وفد اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

إيماء الى الاتفاق الذي وقع اليوم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بشأن إنشاء خطوط جوية منتظمة

أتشرف بأن أخطر سيادتكم أنه سيتم في القريب العاجل ادماج شركة "مصر للطيران" لمؤسسة المعنية من الجمهورية العربية المتحدة مع "الخطوط الجوية السورية" وهي مؤسسة وطنية أخرى للنقل الجوي .

وترغب حكومة الجمهورية العربية المتحدة في حفظ حقها في تعيين المؤسسة الجديدة بدلا من شركة مصر للطيران عندما يتم هذا الادماج .

وانى انتهز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق احترامى ما

ن . ١٠ ، زخاروف
وكيل المصلحة العامة لاسطول الطيران المدني
التابعة لمجلس وزراء اتحاد الجمهوريات
السوفيتية الاشتراكية
ورئيس وفد اتحاد الجمهوريات السوفيتية
الاشتراكية

محمد صادق محمود
رئيس وفد الجمهورية
العربية المتحدة

موسكو في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٨

السيد رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

أتشرف بالإفادة انى قد تسلمت كتاب سيادتكم بتاريخ اليوم والتالى نصه :

"إيماء الى الاتفاق الذي وقع اليوم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بشأن إنشاء خطوط جوية منتظمة .

أتشرف بأن أخطر سيادتكم أنه سيتم في القريب العاجل ادماج شركة مصر للطيران المؤسسة المعنية من الجمهورية العربية المتحدة مع "الخطوط الجوية السورية" وهي مؤسسة وطنية أخرى للنقل الجوي .

وترغب حكومة الجمهورية العربية المتحدة في حفظ حقها في تعيين المؤسسة الجديدة بدلا من شركة مصر للطيران عندما يتم هذا الإدماج .

وانى انتهز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق احترامى ما

وانى أؤيد موافقتى على محتويات هذا الخطاب وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن فائق احترامى ما

القريق طيار : محمد صادق محمود
رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية
الجمهورية العربية المتحدة
ورئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

ن . ١٠ ، زخاروف
رئيس وفد اتحاد الجمهوريات
السوفيتية الاشتراكية